

تقرير

اللبننة غذاء رأس المال ماذا عن العمال والفلاحين والطلبة؟

حسن شقراني

تعدّ اللبننة من المنتجات القليلة التي ترافق اللبناني غذائياً وثقافياً في كل مراحل حياته، في الوطن والمهجر. بخلاف الحمص المتبل، الذي لا يمتاز المطبخ اللبناني فيه وحده، ولا تكل المؤسسة الإسرائيلية من محاولات خطفه، هناك «صفاء لبناني» يميز اللبننة، برغم المحاولات الإسرائيلية لتسويق «الكيفير» كبديل عنها. بنكهاتها ووصفات إعدادها المختلفة، تؤدي دور المازة، الوجبة الكاملة وحتى كمشوى في بعض الأطباق. هي نفسها على مائدتي الفقير والغني، في الأطباق المحنكة ودخل شطائر طلاب المدارس الجائعين.

الطلب على اللبننة في السوق اللبنانية كبير، لدرجة أن شركة ألبان والبان سعودية جعلتها ضمن خطها الإنتاجي الأساسي.

ولكن الصورة ليست بالنقاوة التي تبدو عليها. أخيراً اكتشفنا أن المضادات الحيوية تُستخدم بكميات في إنتاج اللبننة، بما يخالف المواصفة الإلزامية الصادرة عن مؤسسة المقاييس والمواصفات. صراحة، الاكتشاف لم يكن صادماً. جميعنا يعي مستوى تقصير الرقابة على إنتاج المواد الغذائية، لدرجة أن الفضائح أضحت، تماماً كالحليب الذي يصل إلى معامل الألبان والأجبان، وجبة يومية!

في موقف الدفاع عن إحدى الشركتين المتهمتين بمخالفة المعايير - وعن المادة

مع توسّع سوق الغذاء في لبنان بمعدلات غير مسبوقه وتوقع تخطيها عتبة عشرة مليارات دولار قريباً، تزداد الخشية من تدهور الرقابة المفروضة على التجار في كافة مراحل الإنتاج والتسويق، وخصوصاً في ظل الفضائح المتزايدة



سوق الغذاء مثيراً للعاب التجار (هيثم الموسوي)

مؤتمر

البحث في جنس الملائكة: السوري لاجئ أم نازح أم ضيف؟

ساندي الحايك

يبدو السجل أحياناً كما لو أنه بحث عن جنس الملائكة: هل السوريون في لبنان لاجئون أم نازحون أم ضيوف؟ هذا السجل يطغى أحياناً على ما هو أهم منه: كيف يعيش السوريون في لبنان؟ وهل تغذية العنصرية نحوهم هي الجواب الأمثل على التحذيرات والمخاطر التي ترتبت من جراء تدفق أكثر من مليون نسمة إلى هذا البلد الصغير والمأزوم؟

في الأسبوع الماضي، ولمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التمييز، نظم المركز اللبناني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة «هينرش بول» الألمانية، مؤتمراً عن «حقوق اللاجئين السوريين، بمن في ذلك الفئات الأكثر تهميشاً». ومثل سائر المؤتمرات المماثلة، طغى على جانب مهم من المؤتمر سجل «الصفة»، فيما دب الخلاف بين المشاركين على مدى «عنصرية» اللبنانيين في تعاطيهم مع اللاجئين وقضاياهم وحاجاتهم.

رأى بعض المشاركين أن «الدولة اللبنانية» تصنّ على إعطاء السوريين صفة «النازحين» تهرباً من المسؤوليات القانونية التي ترتبها صفة «اللجوء» عليها. وقالت القاضية رنا عاكوم في المؤتمر إن «السوريين يمارسون اللجوء، إنما لا يتمتعون بصفة اللاجئ الفلسطيني». قاطعها أحد المشاركين بالقول «إن اللاجئ هو كل شخص عبر حدوداً دولية، وهو معرض لخطر الاضطهاد والموت في بلده، وبناءً عليه إن السوريين لاجئون شاء من شاء وأبى

هذا اللجوء الكثيف إلى لبنان يفرض أعباءً ومخاطر جمة، إلا أنه يؤدي إلى ظواهر شديدة السلبية تطبع المجتمع اللبناني الحاضن، وهذا ما يمكن تلّمسه من ارتفاع عدد ضحايا العنف الأسري والاستغلال الجنسي، ليس في مجتمع اللاجئين فحسب، بل في المجتمع اللبناني عموماً. تقول غلادكوبا إن المفوضية عملت على زيادة مراكز الاستشارات والتمثيل القانوني، ومراكز الاستماع والمعالجات النفسية،

إيضاً غلادكوبا، هناك 3 آلاف لاجئ سوري يتدفقون يومياً على لبنان، وتخطى عدد اللاجئين من سوريا 931133 لاجئاً مسجلاً و49146 لاجئاً في انتظار التسجيل. وتقول غلادكوبا إن عدد اللاجئين السوريين مرجح للمزيد من الارتفاع ليشكل ثلث عدد المقيمين في لبنان. وترى غلادكوبا أن «أولوية المفوضية تتركز على تأمين السلامة والأمن للاجئين الذين يتوزعون على 600 موقع في لبنان».

أساس الصيغة التي تعاملت بها الدولة مع موجة لجوء العراقيين إلى لبنان عامي 2003 و2004. ورأى أن ما يزيد وضع السوريين تعقيداً هو تفاقم الأزمة في سوريا وتضاعف أعداد اللاجئين إلى لبنان وانقسام مكونات الدولة اللبنانية. لذلك «نجد وزيراً يريد إنشاء مخيمات خاصة للاجئين، ووزيراً يرفض». بحسب الإحصاءات التي عرضتها مسؤولية الحماية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (unhcr)،

من أبي». وعند احتدام النقاش طرح أحد الحاضرين فكرة الاقتداء بالمثل التركي ووصف السوريين بال«ضيوف». وقال الأمين العام للمركز اللبناني لحقوق الإنسان وديع الأسمر، إن الهدف من المؤتمر يتركز على إيجاد إطار قانوني واضح لحماية اللاجئين السوريين. وأوضح لـ«الأخبار» أن عدم توقيع الدولة اللبنانية على اتفاقية عام 1951 الخاصة بأوضاع اللاجئين، أتاح التعامل مع اللاجئين السوريين على

العنصريون لا يسألون عن مسؤولية أصحاب العمل في الاستغلال للاجئين (مروان بو حيدر)

